

بها الزوج قبل عتاق المولى حلالا لم يجب عليها العدة
 من المولى حين اعتقها وان لم يدخل بها الزوج قبل العتق
 فلا ينفذ النكاح لانها في العدة وكذا اذا استحل من باع عبيدا
 احد هماله والاخر غير مصفى واحده بغيره دون ذلك والغير
 بل يجوز البيع ام لا وهل المشتري اخباره ام لا فان قال الاول
 فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان اجاز المولى الاخر جاز البيع
 فيها وان لم يجز فان كان المشتري علم وقت الشراء بذلك
 لرؤية البيع في الواحد بخصه وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع
 ينظر ان علم قبل القبض فلا ينقض البيع كله وان علم بعد
 قبضه بالرؤية الباق بخصه كذا اذا استحل من ابي رجلين دين
 واحد من احد همالته ومن الاخر كذلك فخطبها ثم وجد
 بعض المهر لهم بنهرجة وكل واحد منهما ينكر بل ان يرد
 احد همالته يقول ان وجد ما دون الستة بنهرجة
 لم يرد شيئا وان وجد ستة بنهرجة ان يرد على كل واحد
 منها ما درهما ولو وجد بنهرجة سبعة ان يرد على كل واحد
 منها ما درهين وان وجد ثمانية فلا ان يرد على كل واحد
 منها ما لثنته فعلى هذا الياس فانهم كذا اذا استحل من رجل

سجدة

نزوح جلا

نزوح جلا في حالته ينبغي ان يقول ان كانت احواله لا
 اولاديه وامه لم يجز وان كانت لابيه جاز لانه لا قرينة بينهما
 ولو استحل من نزوح بعينه يقال ان كان كانت العدة لا يرد
 اولاديه لم يجز وان كانت لابيه جاز اذا استحل من رجل زوجة
 واخيه من افرق عقدت وافترق الفقه بالبرهون يكون
 هذه المسئلة فقل بصورتها طرية بين اثنين جات بولد
 فادعيها فهو ابنيهما فان كبر العلام وله اخصتم هذا لا يثبت
 من هذا الاب حكاهما من غير اتمه فرزوج الاختين والام
 من رجل بعد موت ابيه حكم بالموارز لانه لا قرينة بينهما واذا
 سئل عن رجل خرج تا جوا وترك امراته في المنزل فورد
 عليه كتاب امراته انه قد تزوجت زوجها او ما يثبت له
 كل شهر شيئا للنفقة كيف يكون هذه المسئلة فقل
 هذا رجل كانت امراته تسلم لولاه فمات مولاه فصار وارثه
 فظل النكاح فكتبت اليه وهو غير ما انزلت اليه النفقة
 عن الامام ان بكر الاسكاف البخاري قال كان المستحق اذا اخطأ
 نصر محمد بن سلام وقول جئت من مكان بعد مثل هذا
 البيت فلا تخن تا دياك من حيث جرت سنة ولا تخن شيئا